

المتقدم في الجملة المذكورة في المتن لأنه لا يلام وضع الرفع في قوله
والالف واللام لا تدخل انتعلها وتأخير مقتضى لغابرة التقديم والرفع
اعاد الموقن حلت في هذا الارتفاع تعيين أن امتناع الخبر في ذلك
مخصوص بالذم واللام دون الذي هو مادة **صفت** أقام معنى ما الذي صفت
عليه ما انتفاعه في محل رفع على نحو ما بدأ وذا هو قول
في محل رفع على نحو خبر ذلك المبتدأ وصدعت صلة الموصول
والعايد محذوف له ما الذي صنعت في الجملة اسمية **وجوابه** رفع
أي مرفوع أو ذارفع وهذا على طريق الأولوية ليطابق
الجواب التسوية القول على نحو هذا المبتدأ خبر بالرفع أو يرفع قوله
خبر بالتصديق **المعنى** **الجمعي** فتكون مجموع ما إذا سم استنباط
في محل التصديق على أنه مفعول لصنعت فالجمله فعلية
جاء **بمعنى** على أحسن محافظته على مطابقتها للجواب التسوية
ويجوز الرفع ولكنه مجاز في الأولى وعلى كل الوجوه
جاء قوله تعالى وبسأله الله ما إذا بنفقون قل العفو قر الإبر
بالرفع فينقل التسوية الجملة اسمية بقر الباقون بالتصديق
التسوية جملة فعلية وعلم أبو حمزة الفراء جاء قوله تعالى في
المتن من أيقن ما إذا دخل رتبة قالوا جمل وأقوله في كتابه

بأخبار

عن الخبر وإن قيل لهم ما إذا نزل رتبة قالوا أساطير الأولين
فليس من هذا الباب أصلها ما ذكره ابن الحبيب فالتا في
شرح للمفصل هذا الحكم أي يكون إذا كان المصنف موافقا للشايل
في أحد جزئيه فحذفه ويستغنى به لأنه كالم التايل عليه
مفاد قوله ما كتبت وهو قد كتبت فيقول مصنف أو المصنف فإما
إذا لم يكن موافقا في الفعل تعدد تعدد ترك لأشكاله بالمعنى
أذيع منه الأنبات وهو غير بدله وإذا تعدد ذلك فالاستيعاب
فيما لا يكون الكفار في كذا إن يكون جمعا للاح الرفع المذكور
لا يتعدى وإن تصبب الأسماء بواحدة فالأولى أنزل رتبة أساطير
الأوليين ولا أنزل رتبة أساطير الأولين إذا لم يكن ذلك معتقدا
أحد فلم يزيد الجواب وإنما صدقوا إلى كل من صدق على حسب
اعتقادهم الخبيث أي هذا القول أساطير الأولين **وهي** **واضحة** **مشت**
الرفع اليمين كل عصر ومن أنواع المنهية **اسماء** **فعل** **واضحة** **مشت**
نحو من معنى أسكت نحو هيها بمعنى بعد ويقيد الوضع خرج
نحو ضرب زيد فإفاته وإن كان بمعنى الأمر لكنه ليس بحسب الوضع وإنما
هو بعارض وهو حذف فعل الأمر وإفاته مع ما مر وكذا يجوز
قال أحمد فإفاته اسم الفاعل هنا وإن كان للمصنف فإفاته بحسب الأمر